كلية شط العرب الجامعة

قسم المحاسبة

المرحلة الثانية

مادة المالية العامة

مدرس المادة

الاستاذ

محمد عبد الكريم مطشر

2024-2023

المقدمة:

تلعب المالية العامة دورا كبيرا ومهما في حياة الدولة المعاصرة ، فالمالية العامة هي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد والظروف السياسية بكل دولة خلال فترة زمنية معينة. فالنفقات العامة والإيرادات العامة باعتبارهما إحدى موضوعات المالية العامة ولهما دورا موثرا في الكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة من دول العالم. فالمالية العامة في العراق تتضمن ما يتصل بتنظيم الموازنة العامة للدولة تحضيرا وتنفيذا والرقابة على التنفيذ بما فيها النفقات العامة والإيرادات العامة والقوانين التي ينصب اهتمامها على تنظيم الضرائب والرسوم. فإذا زادت نفقات الدولة على الاستثمار والتخطيط العمراني وتوسعت الدولة في بناء المساكن للمواطنين فهذا يعني أن اقتصادها في مرحلة النمو، أما إذا زادت الدولة من الإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة للعاطلين عن العمل وغيرها من النفقات الأخرى وبالمقابل هناك انخفاض في حصيلة الضرائب فتكون الدولة إمام اقتصاد يعاني من حالة الكساد. أي أن النفقات والإيرادات العامة تكشف لنا عن حالة الاقتصاد بالدولة وهل يعد اقتصادها اقتصادا متقدما أم متخلفا، ومن هنا نجد أن المالية العامة بموضوعاتها تحتل أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، ولذلك فان العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة هو علم المالية العامة.

ووفقا لذلك يمكن تعريف المالية العامة بأنها:(العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). أو هي (العلم الذي يدرس القواعد والأساليب المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة والحصول على الموارد اللازمة وإنفاقها من اجل إشباع الحاجات العامة تحقيقا لإغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). أو المالية العامة هي (العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادية و الانفاقية لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وتعتبر الدولة مثل الشخص الطبيعي الذي يحقق إيرادات معينة من اجل إشباع حاجاته الخاصة وسواء كانت هذه الإيرادات ناتجة عن عمله أو ما يملكه من ثروة، ويقرر على أساسها وعلى حجمها مقدار ما ينفقه لإشباع حاجاته الخاصة.

فالدولة تقوم بالإنفاق للوفاء بالتزاماتها المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تتمثل في إشباع الحاجات العامة، وذلك بما تمتلكه من سيادة وسيطرة على

أفراد المجتمع فتتحدد بذلك مصادر الإيرادات العامة وحجمها ومنها الضرائب والرسوم والقروض وغيرها. وعلى الدولة لتحقيق هذا الغرض أن تحسن أدارة ماليتها عن طريق أقامة التوازن بين الإنفاق العام والإيراد العام بالنسبة للسنة المالية. وهنا نجد أن تلك الحاجات التي يشبعها الإنسان تنقسم إلى نوعين أساسين هما:

<u>أولا: الحاجات الخاصة.</u> ويقصد بها أن يتولى الفرد نفسه أمر إشباعها ويترك له حرية التصرف بها في الضروف المادية كقاعدة عامة في كل مجتمع، أي يقوم الفرد بإشباعها لنفسه لأنها تحقق له وحده النفع لذلك هو يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة إلى الطعام من اجل أن يبقى حيا والحاجة إلى المسكن والملبس وغيرها من الحاجات التي تعود بالمنفعة على صاحبها فقط.

<u>ثانيا: الحاجات العامة (الاجتماعية).</u> وهي الحاجات التي لا تعود بالمنفعة على الفرد وحده بل تعود بالمنفعة على المجتمع ككل، أي بالنظر لشعور هولاء الإفراد بالحاجة إليها مجتمعين، وان إشباع هذه الحاجات الجماعية يتم من خلال قيام الدولة بخدمات تقدمها للمجتمع ككل، ولا يؤثر استهلاك احد الإفراد منها على الانتقاص من استهلاك الآخرين وكذلك يتعذر استبعاد احد الإفراد من المجتمع من الاستفادة منها سواء كان قد ساهم في تمويل نفقاتها أم لم يساهم بها ومنها خدمات الدفاع والعدالة والأمن .

فالحاجة تكون خاصة إذا كان من يحس بها هو احد الإفراد، وتكون الحاجة عامة إذا كانت الجماعة هي التي تشعر بها، وهذا يعني أن الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية بينما الحاجة العامة هي الحاجة الجماعية.

<u>علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى.</u>

لما كانت المالية العامة مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية في الدول المعاصرة، لذلك من الطبيعي أن تنشاء لها علاقات مع مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والإحصاء والقانون .

<u>أولا: علاقة المالية العامة بالاقتصاد.</u>

يعرف علم الاقتصاد بأنه ذلك الحقل من المعرفة الذي يبحث في معرفة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها في إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت موارد بشرية (السكان وتدريبهم وتعليمهم) أو موارد مادية (وهي الوسائل الغير بشرية من مكائن والآلات ومواد الخام والأراضي وغيرها) وان علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد تعد من العلاقات الوثيقة جدا، وبما أن علم الاقتصاد يأخذ بالقوانين المتعلقة

بالظواهر الاقتصادية من الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان، وبالتالي فان جوهر النشاط الاقتصادي هو بذل العمل على استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف المجتمع من اجل إشباع الحاجات، ولا يختلف النشاط المالي الذي تمارسه الدولة حينما تقوم بعملية إشباع الحاجات العامة وعلى الدولة أن تسيطر على بعض الموارد الإنتاجية والمنتجات المتاحة للمجتمع من اجل إشباع هذه الحاجات العامة، لذلك عدت المالية العامة جزءا من علم الاقتصاد .

ثانيا: علاقة المالية العامة بالعلوم السياسية.

تهتم العلوم السياسية بدراسة نظم الحكم والعلاقات بين السلطات العامة فيما بينها من جهة وعلاقتها بالمواطنين من جهة أخرى، في حين تبحث المالية العامة في النفقات العامة والإيرادات العامة في أطار هذه السلطات، كما أن للأوضاع الدستورية والإدارية في دولة معينة أثرها في ماليتها العامة، حيث تختلف النفقات والإيرادات العامة بحسب ما إذا كانت الدولة ديمقراطية أو غير ديمقراطية أو تملك نظاما إداريا مركزيا أو لا مركزيا إذ أن للضروف المالية أثرا مهما في أوضاع الدولة السياسية، فكم من دولة فقدت استقلالها السياسي وتعرضت لقيام ثورات بسبب اضطراب في ماليتها العامة وعدم استقرارها، حيث أن المالية العامة تسمح بتحليل ما أنفقته الدولة إلى أي نشاط تتدخل فيه فمثلا تمكننا من معرفة ما إذا كانت دولة معينة تنفق على الدفاع أو التعليم أو الصحة أو البحث العلمي أو التنمية الاقتصادية --- الخ أكثر من غيره من حقول الإنفاق.

ثالثا: علاقة المالية العامة بالقانون.

أن العلاقة بين المالية العامة والقانون وثيقة ويتبلور مضمون هذه العلاقة من خلال معرفة أن القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجا إليها المشرع لوضع القواعد العامة الملزمة في شتى المجالات، ومنها الميدان المالي، لذلك تأخذ جميع عناصر المالية العامة من نفقات وإيرادات وموازنة على شكل قواعد قانونية (دستور، قانون ، نظام، تعليمات) لذلك يتطلب الأمر الماما بالقانون لفهم طبيعة هذه القواعد فهما سليما ويطلق على هذه القواعد القانونية اسم التشريع المالي وهو عبارة عن (مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شؤون الدولة المالية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية) . وبالتالي تنظم هذه القواعد القانونية النفقات العامة والشروط الأساسية لفرض الضرائب (أي قانون تشريع الضرائب الذي ينظم المسائل المتعلقة بالضرائب المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الدولة من حيث أنوعها وأسعارها وتحديد الوعاء الضريبي الخاضع لها وكيفية تحصيلها) وعقد

القروض واعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية في البلاد وكيفية مراقبتها وتنفيذها .

الباب الأول: النفقات العامة.

معنى النفقة العامة وعناصرها.

تعريف النفقة العامة. وهي مبلغ من النقود يقوم بتنفيذه أو يدفعه شخص عام من أشخاص القانون العام بهدف تحقيق نفع عام جماعي لإشباع حاجات عامة. ومن التعريف يتضح أن النفقة العامة مبلغ نقدي تنفقه الدولة كنفقة عامة لا انه ما تحصل عليه الدولة بدون مقابل نتيجة بعض أعمال السخرة أو الاستيلاء على الممتلكات دون دفع تعويض كل ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة. ودائما تدفع النفقة العامة من احد أشخاص القانون العام أي من قبل الدولة أو احد هيئاتها أو احد الأشخاص العاملين في الدولة. والغرض من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة وإحداث المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع. وبهذا المعنى فهي تضم ثلاثة عناصر تمثل صفاتها المميزة لها عن غيرها:

1- **النفقة العامة مبلغ من النقود.**
2- **صدور النفقة العامة من الدول أو إحدى هيئاتها العامة.**
3- **هدف النفقة العام تحقيق نفع عام.**

أولا: النفقة العامة مبلغ من النقود.

أن العنصر الأساسي للنفقة العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات أساسية لتامين سير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى الدولة أمر تنفيذها، ومنح الإعانات على اختلاف أنواعها، وطالما أن المعاملات والمبادلات تتم عن طريق النقود فان النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شانها في ذلك شان الإفراد وبالتالي فان الإيرادات هي مصدر الإنفاق وهي نقدية ايظا، ويأخذ الإنفاق دائما شكل الإنفاق النقدي حيث يعتبر أفضل وسيلة تتيح للدولة من خلاله القيام بدورها فيما يتعلق بإشباع الحاجات العامة. ومن مزايا استخدام النقود في الإنفاق انه يسهل من عمل النظام المالي حيث يتم تركيز الرقابة على النفقات العامة تأمينا لأفضلية استخدامها وفقا للقواعد التي تحقق المصلحة العامة.

ثانيا: صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة.

تصدر النفقة العامة عن الدولة أو هيئة من هيئاتها وقد تكون هذه الهيئة هي الشخص العام المحلي مثل مجلس المحافظات في المدن في الدولة الموحدة أو الولايات في الدولة الاتحادية، وبناء على ذلك لا تعد المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والمعنوية نفقة عامة، حتى لو هدفت هذه النفقة إلى تحقيق النفع العام، فإذا تبرع شخص طبيعي أو معنوي بمبالغ نقدية لبناء مستشفى مثلا فلا يعد ذلك نفقة عامة، وإنما يدخل ضمن أطار الإنفاق الخاص.

<u>ثالثا: هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام.</u>

من المعروف أن النفقات العامة تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، ولما كان الإفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فأنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه، ولهذا فان الدولة تستخدم سلطتها السياسية في تقدير هذه النفقات اللازمة لتحقيق المنفعة العامة ضمانا لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة العامة. ودائما تقوم الدولة (السلطة السياسية) باعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة العامة ومسائلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام والرقابة على تلك النفقات من قبل الرقابة الإدارية للتأكد من استخدام الاعتمادات المخصصة للإنفاق العام في الأغراض التي خصصت لها. وبالتالي يمكن تحديد تعريف النفقة العامة بأنها (مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام لتحقيق النفع العام).

<u>صور النفقات العامة.</u>

للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة نحددها بما يأتي:

1. **الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها.**
2. **قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف من وراء ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.**
3. **الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدول والمنظمات الدولية.**
4. **تسديد أقساط الدين العام وفوائده التي تقترضه الدولة.**

<u>أولا: الأجور والمرتبات.</u> تعرف الأجور والمرتبات بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للإفراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمنا للخدمات الذي يقدمها هولاء الإفراد أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا معينا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا أو صعبا فإحالتهم الدولة إلى التقاعد.

<u>أسس تحديد الأجور والمرتبات.</u> هناك أنواع متعددة للأجور والمرتبات نحددها بالاتي:

1- مرتب رئيس الدولة. تقرر الدولة على اختلاف شكل الحكم فيها مرتبا لرئيس الدولة مهما كانت طبيعة منصبه، سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية، فتقوم بعض الدول بإصدار قانون مع قانون الموازنة يحدد بموجبه راتب رئيس الدولة ويتميز هذا الأسلوب باستجابته للظروف الاقتصادية. وتلجا بعض الدول الأخرى إلى تحديد مرتب رئيس الدولة في الوقت الذي يتولى فيه منصب رئيس الدولة، ويؤخذ على هذا الأسلوب عدم مرونته بحيث لا يستطيع مواكبة المستوى ألمعاشي الذي يليق برئيس الدولة. ويستخدم فريق ثالث من الدول أسلوب تحديد مرتب رئيس الدولة عندما يتولى المنصب وإمكانية تعديل هذا الراتب بقانون عندما ترى أن هناك ضرورة لتعديله.

2- مرتبات أعضاء البرلمان. تخصص معظم دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان وهذا التخصيص ناتج عن رغبة الدول بضمان إيراد مستقر ومن مورد عام لممثلي الشعب ولتحفيز أصحاب الكفاءات لإشغال مثل هذه الوظائف وتحمل مسؤولية تمثيل الشعب، وبالتالي قيام أعضاء البرلمان بواجباتهم الوظيفية على الوجه الأكمل دون الخضوع إلى قوى الضغط السياسية في البلاد بسبب وضعهم الاقتصادي.

3- مرتبات الموظفين. تمثل هذه الفئة الاجتماعية حجما كبيرا من العاملين في قطاعات الدولة وتقدم الدولة لهم أجورا ومرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها تلك الفئة من العاملين، وعلى الدولة أن تراعي أسسا معينة عند تحديد هذه الأجور والمرتبات يمكن إيضاحها بما يأتي:

- **تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء تكاليف المعيشة، ذلك لان الموظف أو العامل الذي يحصل على أجور غير كافية لسد نفقات العيش المناسب قد يدفعه الأمر إلى البحث عن مصادر غير مشروعة كالرشوة من المراجعين أو السرقة من الأموال العامة وعندئذ يصاب الجهاز الإداري والمالي بالفساد.**
- **مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع اخذ المؤهل العلمي والفني للموظف بنظر الاعتبار، ذلك لان طبيعة الأعمال التي يقدمها الموظفين مختلفة، إذ أن العمل الكتابي يختلف عن العمل الفني.**
- **إذا حددت الدولة المرتبات والأجور بصورة مناسبة فإنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين التي**

تتوفر عندهم خبرة واسعة في عمل معين. إذ قد تستخدم هذه المشروعات الخاصة أسلوب أغراء الموظف الذي يعمل في الجهاز الإداري أو الفني عن طريق المرتب، كما أن الضوابط والأسس التي تحدد المرتبات والأجور في القطاع الخاص تختلف عن مثيلاتها في القطاع العام في الدولة.

- **عند تحديد المرتبات والأجور من قبل الدولة للعاملين لديها أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى هذه الأجور والمرتبات السائدة في البلدان المجاورة أو المتقدمة اقتصاديا، وخاصة وان بعض هذه الدول تقدم امتيازات لحاملي الشهادات والاختصاصات النادرة في الدول النامية، ولو أهملت الدولة هذا الجانب فإنها ستدفع أبناءها من أصحاب الكفاءات إلى الهجرة.**
- **على الدولة أن تقوم بإصدار قانون عام يتناول تنظيم مرتبات الموظفين، موضحا شروط التعين في الخدمة العامة وشروط الترقية في السلم الوظيفي بحيث يصبح هذا الأمر معروفا وثابتا لدى جميع أفراد الدولة.**

4- المرتبات التقاعدية. ويقصد بالأجر أو المرتب التقاعدي المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الإفراد الذين سبق وان عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا من السن (العمر) ما يجعل استمرارهم في الخدمة العامة امرأ متعذرا فإحالتهم الدولة إلى التقاعد (المعاش). كما أن علاقة الموظف بالدولة علاقة تعاقدية غير مكتوبة غالبا وأحيانا مكتوبة، كذلك يختلف الراتب التقاعدي عن المكافأة لان من ابر خصائص المكافأة أنها تدفع لمرة واحدة (نهاية الخدمة) في حين المرتب التقاعدي يتصف بالدورية والانتظام كل شهر من أشهر السنة.

<u>ثانيا: أثمان مشتريات الدولة.</u> تمثل صورة من صور النفقات العامة وهي قيم الأدوات والمعدات والآلات والخدمات التي تقوم الدولة بابتياعها (شرائها)، وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة. وتبرز عند معالجة هذه الحالة ما يأتي:

1- من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف على عملية الشراء. فقد تكون هذه السلطة مركزية واحدة، أو سلطات لا مركزية متعددة ، ولاشك أن مسالة الحصول على الأدوات والمعدات والأثاث وغيرها وتحديد نوعيتها لا يتطلب خبرة واسعة أو دراية كبيرة، كما أن أمر الحصول عليها يعد من الأمور ذات الطبيعة المستعجلة لذلك يودع أمر توفيرها إلى الجهات المختصة. غير أن الأمر يختلف فيما إذا تعلق الأمر بالمباني والعقود الخاصة بالإشغال العامة، فان أمر الحصول عليها وتنظيمها والإشراف عليها يجب أن يودع إلى السلطة المركزية لأنها تحتاج إلى خبرة والسلطة المركزية اقدر من غيرها على توفير الخبرة.

2- من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات. فقد تقوم بذلك الهيئات العامة عن طريق شراء هذه الاحتياجات من السوق مباشرة أو أن تودع مسالة توفيرها إلى مقاولين وموردين مختصين، ومن ابرز عيوب أسلوب الشراء مباشرة من السوق انه لا يحفز الموظف إلى الإجادة في القيام بالعمل والإشراف عليه، لذلك تلجا الدولة إلى المقاولين لان لديهم خبرة كافية بأوضاع السوق وأسعار السلع، غير أن الدولة الاشتراكية تتولى هذا الأمر بنفسها أو بواسطة أجهزتها لذلك لا تبرز مسالة الاستعانة بالمقاولين والموردين.

3- من حيث الأسلوب الذي يتم به الحصول على المقاولين وهل هو طريق المناقصة أو الممارسة. والمناقصة دعوة سرية مفتوحة بشروط معينة، ويقدم الراغبون للاشتراك بها عروضهم وعطائاتهم للتعاقد على الإشغال العامة أو توريد مهمات وأدوات ومواد ولوازم إلى الدولة. أما الممارسة فهي أن تعقد الدولة اتفاقا مع مقاول معين دون أن تعلن مسبقا عن طبيعة العمل الذي تريد القيام به على شكل مناقصة، وتلجا الإدارات المختصة إلى هذا الأسلوب عندما تتوسم في احد المقاولين كفاءة وإخلاص معينين للقيام بعمل معين.

ثالثا: الإعانات المختلفة. تعتبر إحدى صور النفقات العامة وتعد الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو إلى الهيئات العامة أو الهيئات الخاصة دون أن يقابله تيارا من السلع والخدمات قد تحصل عليها الدولة. وتختلف الإعانات فيما إذا كانت إعانات دولية أم إعانات داخلية .

ا- الإعانات الدولية. وتتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى، أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات إذا وجد لديها فائض، إلى دولة أخرى بسبب مشاركة هذه الدولة الأخيرة لها في الاتجاه السياسي، ومن أمثلتها تلك الإعانات التي تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوربا الغربية والإعانات التي كان يدفعها الاتحاد السوفيتي إلى دول أوربا الشرقية، وقد تكون هذه الإعانات إلى جانب السبب السياسي سبب قومي كالإعانات التي كان يدفعها القطر العراقي إلى أقطار الوطن العربي الأخرى .

ب- الإعانات الداخلية. وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في موازنتها العامة وتوجه لإغراض أدارية ، اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

1- الإعانات الإدارية. وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها، وتقرر الدولة هذه الإعانات على أساس أنها تتحمل جزء من نفقات هذه الهيئات،

وقد يتم تخصيص هذه المبالغ النقدية لتغطية العجز المالي في موازنتها أو لتلافي الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ، وتستخدم الدولة هذه الإعانات سلاحا لمراقبة أعمال تلك الهيئات وملاحظة كفاءة سيرها باتجاه سياسة الدولة العامة.

2- الإعانات الاقتصادية. وهي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الاقتصادية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية، وهدفها تشجيع وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة ارتفاع الأسعار، كإعانات التصدير التي يدفعها العراق إلى المؤسسة العامة للتصدير، كما تأخذ صورة مدفوعات نقدية للمشروعات والمنتجين، وهدف هذه الإعانات هو توفير السلع والخدمات للمواطنين بأقل كلفة ممكنة كدعم الأسعار في العراق للحاجات الأساسية للمواطنين .

3- الإعانات الاجتماعية. وهي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة إلى الهيئات والإفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية، فهناك إعانات تخصصها الدولة للإفراد العاطلين عن العمل أي أنها إعانات ضد البطالة وأساس هذا المفهوم هو أن الدولة لا تتخلى عن المواطنين عندما يتعطلون عن العمل، لان رعاية هولاء المواطنين من صميم واجبها الاجتماعي ومثالها في العراق الإعانات الاجتماعية لهيئة الرعاية الاجتماعية ولدور العجزة والمسنين والإحداث.

4- الإعانات السياسية. وهي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة إلى المنظمات والمؤسسات التي تربطها بالدولة رابطة سياسية على مستوى الفكر والعمل.

أنواع أو تقسيمات النفقات العامة

أولا: تقسيم النفقات من حيث الشكل وإجراء الإنفاق.

1- من حيث جهة الإنفاق. تنقسم النفقة إلى نفقات قومية (مركزية) ونفقات الهيئات المحلية (لا مركزية). أي هناك دول تؤيد سياسة الإدارة المركزية وهناك دول تفضل سياسة الإدارة المحلية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وغيرها من الدول، إلا انه أي كان ما تفضله الدولة من طريقة الإدارة فان هناك بعض النفقات التي يجب أن تكون مركزية مثل نفقات الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والأبحاث العلمية والمختبرات وغيرها.

2- من حيث التكرار الدوري. وهي النفقات العادية والتي تتجدد كل فترة زمنية في الميزانية مثل رواتب الموظفين وهي تمول من إيرادات الرسوم والضرائب، والنفقات الغير عادية وهي التي تلتزم بها الدولة لمواجه ضروف طارئة وليس بالضرورة

تكرارها مثل إعانات منكوبي الزلازل والفيضانات أو تمويل الحرب وهي تمول من إيرادات غير عادية مثل القروض وتحمل فوائد تلك القروض .

3- من حيث الشكل. وهي الأجور والرواتب لموظفي الدولة ويشمل الحوافز والمعاشات لمن انتهت خدمتهم وكذلك أثمان الأشياء التي تشتريها الدولة كالأثاث والأدوات المكتبية، وكذلك سداد الدين العام سواء كانت ديون خارجية أو ديون داخلية.

<u>ثانيا: تقسيم النفقات من حيث الغرض أو الأثر المترتب للنفقة.</u>

1- نفقات عمودية وهي تغطي ما يلزم الإدارات الحكومية كالوزارات والأجهزة المركزية للتنظيم ونفقات الدين العام.

2- نفقات توجه إلى أغراض رفع مستوى معيشة الإفراد الصحية والتعليمية كنفقات أنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز الصحية والمستشفيات.

3- نفقات الأمن العام وهي التي تكفل حماية امن الدولة خارجيا وكذلك داخليا وكفالة العدالة.

<u>ثالثا: تقسيم النفقات من حيث الآثار الاقتصادية .</u>

1- نفقات منتجة. وهي التي تدر عائد على الدولة مثل الإنفاق على أنشاء السكك الحديدية وخدمات البريد والخطوط الجوية والبحرية .

2- نفقات غير منتجة. وهي النفقات التي تقدمها الدولة والتي لا تدر عائد على الدولة مثل شق الطرق الزراعية وقنوات الري وتبليط الشوارع .

3- النفقات الحقيقية (الغير ناقلة). وهي النفقات التي تدفعها الدولة والتي يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كانت سلع أو خدمات لذلك تسمى نفقات حقيقية فإنفاق الدولة على بناء مصنع أو أنشاء سكك الحديد وتشييد السدود يسمى نفقة حقيقية استثمارية وأما دفع مرتبات الموظفين يسمى نفقة جارية والقصد منها ضمان سير أدارة معينة أو أداء خدمة معينة أو تشغيل وحدة إنتاجية .

4- النفقات التحويلية (الناقلة). وهي النفقات التي تدفعها الدولة بدون مقابل أي تنفقها الدولة دون انتظار الحصول على عائد لتحسين أحوال المعيشة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية أي تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولا كبيرة إلى فئات أخرى محدودة الدخل والهدف منها هو أعادة توزيع الدخل .

أو تكون النفقة التحويلية (الناقلة) في صورة إعانات اقتصادية مثل :

ا- إعانات تدعم المنتجين حتى يظل سعر المنتج منخفض ويتم مقاومة التضخم مثل دعم أنتاج مادة الخبز ودعم المواد التموينية.

ب- إعانات الإنشاءات وهي إعانات تدفعها الدولة لمعاونة المشروعات المنتجة على تغطية نفقات الإنشاء والتمويل للمشروعات وإقامة الأصول الثابتة سواء بتقديم تلك الإعانات بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أو تقديم الكهرباء والنقل لتعزيز الاقتصاد القومي .

ج- إعانات التجارة الخارجية وهي التي تشجع بها الدولة زيادة الصادرات أو الواردات كدعم بعض الصناعات الوطنية أي المنتج الوطني كالغزل والنسيج حتى يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

أو تكون هذه الإعانات في صورة الوظيفة الاجتماعية كالمنح والإعانات الاجتماعية المختلفة لذوي الدخل المحدود. أو على شكل الوظيفة الإدارية والتي تتعلق بتسيير المرافق العامة بما فيها الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج وتنميتها. أو على شكل الوظيفة الثقافية المرتبطة بتطوير التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي.

ويمكن إيجاز أهم أنواع النفقات العامة في الجدول التالي:

التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

النفقات الحقيقية	النفقات التحويلية
وهي النفقات التي تؤدي مباشرة إلى تنمية الإنتاج القومي الجاري أي الاعتيادي وهي نفقات منتجة وتكون نفقات بمقابل	وهي النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى أعادة توزيع الدخل القومي وتقدمها الدولة إلى الإفراد بدون مقابل
الأجور والمرتبات والتعليم والصحة والاستثمار العام	الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل ودور المسنين والعجزة والأيتام

والنفقات التحويلية في الوقت الحالي تحتل أهمية اكبر من النفقات الحقيقية نتيجة زيادة حجم الإعانات الاجتماعية ، وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

1- نفقات تحويلية اجتماعية مثل إعانات البطالة والتأمينات الاجتماعية وهي التي تسعى إلى رفع مستوى حياة بعض الإفراد.

2- نفقات تحويلية اقتصادية وهي التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي مثل إعانات الحكومة لبعض المنشاة لتتمكن من الإنتاج.

3- نفقات تحويلية مالية وهي مثل الفوائد على القروض العامة.

النفقات العادية	النفقات الغير عادية
وهي النفقات التي تمول من الإيرادات العادية مثل الضرائب والرسوم والإيرادات من ممتلكات الدولة	وهي النفقات التي تمول من إيرادات غير عادية مثل القروض والإصدار النقدي الجديد
وهي النفقات التي تتصف بالدورية والانتظام وتتكرر باستمرار في كل موازنة عامة	وهي النفقات التي لا تتصف بالدورية والانتظام أي لا تتكرر في كل الموازنات العامة
وهي النفقات التي ينتهي أثرها بانتهاء الموازنة العامة مثل الأجور والرواتب والفوائد على الديون	وهي النفقات التي يمتد أثرها إلى موازنات لاحقة مثل نفقات بناء الطرق والسدود
وهي النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بطريق مباشر مثل التأمينات والإعانات الاجتماعية	وهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي مثل النفقات على المشروعات الإنتاجية

النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
وهي النفقات التي تدفعها الدولة واللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات لإشباع حاجات جارية	وهي النفقات التي تدفعها الدولة واللازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب النمو الاقتصادي وتمول من القروض والإصدار النقدي الجديد
مثل الأجور والمرتبات ونفقات الصيانة أي نفقات عادية	مثل بناء المصانع ومشروعات البنية الأساسية أي نفقات غير عادية

مقومات النفقات العامة وحجمها

تفرض دراسة النفقات العامة بيان أهميتها والحدود التي تتاح للسلطة العامة بلوغها في التدخل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للإفراد وكذلك تمثل الوسيلة التي يمكن التعرف من خلالها على الكميات المالية اللازمة التي تقوم الدولة بتنفيذ نفقاتها العامة وحدود الإنفاق كما ونوعا والأسباب التي تفسر زيادتها. ولبلوغ ذلك فان هناك مقومات لابد من توفرها عند ممارسة الإنفاق العام ، لا سيما وان السلطات العامة تقوم بالتصرف بالمال العام باعتبارها نائبة عن المجتمع وصاحبة هذه الملكية والحق.

أولا: مقاومات الإنفاق العام.

تفترض الدولة التزام الوحدات التي تتكون منها المالية العامة باحترام بعض المبادئ والضوابط عند قيام إداراتها بتنفيذ الإنفاق العام، من اجل تحقيق عمليات الإنفاق شرعيتها الدستورية والآثار المتوخاة من إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة القصوى للمجتمع، ويمكن إخضاع هذه النفقات لأساليب الرقابة المختلفة .

1- تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع.

أن شرط تحقيق المنفعة القصوى من النفقة العامة شرطا أساسيا ، حيث لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي يحققها المجتمع من النفقة بمجال معين، ولهذا فان تحقيق اكبر قدر من المنفعة لا يعني توجه النفقة العامة إلى تحقيق المنفعة الخاصة لبعض الإفراد أو بعض فئات المجتمع دون غيرها نظرا لما يتمتع به هولاء الإفراد أو هذه الفئات من نفوذ سياسي أو اجتماعي وبالتالي يمكن أن تحدثه هذه النفقة العامة من اثأر ضارة في هذا المجال.

2- تعظيم إنتاجية النفقة العامة (الاقتصاد).

أن الاقتصاد في الإنفاق العام شرطا أساسيا ايظا إذ أن المنفعة الجماعية القصوى التي تحققها النفقة العامة لا يمكن تصورها إلا إذا كانت قد تحققت من خلال استخدام اقل نفقة ممكنة، لذلك يتعين على الهيئات والمشروعات العامة مراعاة قاعدة الاقتصاد عند قيامها بتنفيذ عمليات الإنفاق العام، وبمعنى أخر يقصد به حسن التدبير وتجنب الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، إذ أن الإسراف والتبذير (التسيب المالي) من شانه أن يؤدي إلى ضياع أموال الدولة أو هدرها في مجالات غير مجدية، وكان من الممكن أن توجه في مجالات أخرى أكثر فائدة وجدوى بل ويمكن تركها بين الإفراد والمشروعات الخاصة لاستغلالها في وجوه مفيدة.

ويمكن تعريف إنتاجية النفقة العامة بأنها مقدار الوفر في عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) المستخدمة في دورة إنتاجية معينة، إذ تزداد الإنتاجية كلما نقص حجم وكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة لتحقيق نفس الهدف المعين.

3- تامين تحقيق المنفعة وسلامة التصرف بالنفقة العامة.

يمكن التأكد من تحقق المنفعة العامة والاقتصاد في النفقة العامة من خلال تقنين النشاط المالي للدولة حيث يتمثل ذلك في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها سواء الرقابة المحاسبية أو الإدارية أو جهاز التدقيق الداخلي أو نظام الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للنفقات العامة، فان القوانين التي تنظم النشاط المالي للدولة هي التي تحدد أسلوب صرف النفقة العامة وإجراءاتها بحيث تضمن أن النفقة العامة قد تم صرفها في موقعها وبالتالي ينشا عنها النفع العام الذي استهدفته تلك النفقة. وتأخذ الرقابة الإشكال التالية:

أولا: الرقابة الإدارية. تتولاها عادة وزارة المالية من خلال موظفيها العاملين في المؤسسات الأخرى، وتنحصر مهمة هولاء بعدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان واردا في قانون الموازنة العامة وبحدود الاعتمادات المخصصة أو المقررة له، وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.

ثانيا: الرقابة المحاسبية المستقلة. تتولى مهمة التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت بصورة قانونية وفي حدود النصوص الواردة في قانون الموازنة والقوانين المالية الأخرى، وتأخذ شكل رقابة سابقة للصرف أو لاحقة للصرف .

ثانيا: حدود النفقات العامة.

يتحدد حجم النفقات العامة للدولة تبعا لمدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تؤمن تغطية هذه النفقات، ومن المعروف أن الإيرادات العامة تحصل في جزئها الأكبر في الظروف الاعتيادية من الضرائب والرسوم وفوائد القروض العامة، لذلك فان القدرة المالية للدخل القومي تتحلل في النهاية إلى ضرورة مدى قدرة الدولة على تحمل العبء الضريبي، ومدى قدرتها على إقراض المرافق ومشروعاتها العامة.

ثالثا: ظاهرة زيادة النفقات العامة.

كان من النتائج التي أدى إليها تطور الدولة وتوسع وجوه نشاطها المختلفة إلى زيادة في حجم وتنوع النفقات العامة، إلى درجة أن عدت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها. ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على أساس الأسعار الجارية أو الثابتة، وإنما على زيادة مستمرة في نسبة هذه النفقات العامة من الدخل القومي. وبالتالي يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ما يأتي:

1- الأسباب الاقتصادية. تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة نتيجة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية، حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة نسبة ما تقتطعه الدولة من الدخل القومي حتى وان لم تزد من حجم الضرائب أو نوعها أو أسعارها وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها في جميع المجالات، كما أن التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الأخر إلى زيادة النفقات العامة.

2- الأسباب الاجتماعية. من ابرز النتائج التي أفرزتها هجرة السكان من الريف إلى المدن والمراكز الصناعية في توسع نطاق المدن، وبالتالي أدت إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات والماء والكهرباء--- الخ. بسبب أن حاجات سكان المدن تكون اكبر من حاجات سكان الريف.

3- الأسباب السياسية. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة التي تقدمها الدولة إلى مواطنيها هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية، وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين والى تعين الإفراد مكافأة لأنصار الحزب الواحد،وبالتالي يترتب على هذا زيادة في النفقات العامة.

4- الأسباب الإدارية. لقد فرض تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي أدت هذه إلى زيادة النفقات العامة، غير أن زيادة عدد الموظفين في إدارات الدولة قد أدى إلى تدهور هذه الإدارات وتعقيد إجراءاتها فضلا عن الإسراف والتبذير في أموال الدولة.

5- الأسباب المالية. اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث خرج القرض من مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا في ضروف غير طبيعية، وبالتالي تواجه الدولة وهي بصدد الحصول على القرض الكثير من الصعوبات حيث تفرض المؤسسات المقرضة شروطا قاسية على الدولة المقترضة.

وقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الإفراد بهذه السندات وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة، وبخاصة إذا منحت الدولة المكتتبين مزايا كالإعفاء من الفوائد والضرائب، وقد تلجا الدولة إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال الأزمة لتغطية النفقات العامة المتزايدة.

6- الأسباب الحربية. تحتل الأسباب الحربية أهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر لتوسع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينشا عن ذلك من زيادة في الإنفاق العسكري في وقت السلم والحرب وقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان والظروف الراهنة والناشئة عن التوتر الدولي في جميع إنحاء العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب أو تسوية أثارها بين الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي في الصراع الحالي .

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

من اجل الآثار التي تحدثها هذه النفقات ينبغي أن توضع أسس لسياسة الإنفاق العام ويطلق عليها (النفقات الوظيفية) بحيث تصبح النفقات العامة أداة للقيام بوظيفة محددة ووسيلة لتحقيق هدف معين، وعندئذ تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة وجدواها. وبالتالي توجيه هذا الإنفاق في المجال الذي يحقق اكبر منفعة جماعية ممكنة، وتتحدد هذه الدراسة بالآثار المباشرة فقط.

الآثار المباشرة للنفقات العامة.

تتولى الدولة في العصر الحديث نوعين أساسيين من الوظائف في المجتمع أولهما تقديم خدمات عامة للمواطنين وثانيهما تأخذ على عاتقها مسؤولية تنظيم بعض أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي يمكن تقييم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال البحث عن نوع النفقة العامة وما إذا كانت داخلة ضمن نفقات الدولة التي تقوم بتنفيذها بصفتها سلطة عامة ذات سيادة (الأمن والدفاع) أو تقوم بتنفيذ النفقة العامة بصفتها منظمة للنشاط الاقتصادي وتقع على عاتقها مسؤولية رعايتها . ويتصف كل نوع من أنواع الإنفاق العام بآثار اقتصادية مباشرة يفرض على المسئولين عن السياسة المالية أخذها بعين الاعتبار عندما يتخذون قراراتهم بشأنها.

أولا: الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي.

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب وأثرها عليه على كمية

النفقة ونوعها، حيث تشكل النفقات الحقيقة (وهي النفقات بمقابل مثل دفع الرواتب والأجور والإنفاق على التعليم والصحة والاستثمار العام) تشكل طلبا على السلع والخدمات، في حين أن النفقات التحويلية (وهي النفقات التي تدفعا الدولة بدون مقابل ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج القومي ولكنها تؤدي إلى أعادة توزيع الدخل القومي مثل الإعانات الاجتماعية) يتوقف أثرها على أسلوب أو طريقة تصرف المستفيدين من هذه النفقات. ومن اجل الوقوف على تأثير النفقات العامة على الإنتاج القومي ينبغي دراسة اثأر الأنواع الرئيسية لتلك النفقات.

النوع الأول: النفقات الإنتاجية. تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج (الدولة المنتجة) أو أن تقدم إعانات اقتصادية إلى بعض المشروعات الخاصة أو العامة لتحقيق هدف اقتصادي معين، حيث تساهم في إنتاج السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الاستهلاكية العامة، كما تقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار (أموال الاستثمار)، وبالتالي فان هذا الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري يصنف ضمن النفقات المنتجة التي من شانها أن تساهم في زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

ويمكن أن نميز نوعين من الآثار التي تسببها الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة هما: أولا: إعانات تقدمها الدولة لغرض تغطية عجز نشا عن نشاط المشروع وتريد الدولة تشجيع هذا النشاط وتأخذ الإعانة في هذه الحالة صورة أعانة (سالبة) مثلا إعفاء ضريبي حول هذا النشاط الذي من شانه أن يجذب رؤوس الأموال الأخرى، حيث يجد المنظمون لهذا النشاط في هذه الإعانة ما يشجعهم على الاستمرار به. أو ثانيا : تكون الإعانة ايجابية تؤمن للمشروع حدا أدنى لأسعار منتجات المشروع، حيث يحقق للمنظمين ربحا معقولا، وتكون هذه الإعانة ايجابية ايظا إذا كان القصد منها تغطية عجز للمشروع الاقتصادي نتيجة قيامه بنشاط اقتصادي معين. عن طريق تجهيزها بالمعدات والآلات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي أو مساعدة هذه المشروعات على الاستهلاك الاقتصادي لمعداتها وآلاتها القديمة واستبدالها بمعدات حديثة، وبالتالي زيادة معدل تكوين رأس المال في المجموع الكلي للقطاعات.

النوع الثاني: النفقات الإجتماعية. قد تتخذ هذه النفقات شكل تحويلات نقدية صرفة أو تحويلات عينية على شكل سلع وخدمات، وفي كلا الحالتين فإنها تؤثر على الإنتاج القومي لأنها بدون مقابل، ويتحدد هدف هذه النفقات في الحالة الأولى (التحويلات النقدية) إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات محدودي الدخل، مثل إعانات البطالة ومساعدة الضمان الاجتماعي، وبالتالي فان المقابل

النقدي للصرف سوف يتجه إلى استهلاك السلع الأساسية ويزداد الطلب على هذه السلع فيزداد أنتاجها، وتكون الدولة قد خلقت قوة شرائية جديدة وتحسين أوضاعهم المعيشية وتقليل عدد العاطلين عن العمل. أما في الحالة الثانية (التحويلات العينية) فان من ابرز أثارها المباشرة هي تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الاولولية وترى أنها تتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع الدولة من خلال علاقاتها مع منتجي هذه السلع والخدمات بصفتها مشترية وصاحبة السلطة العامة مثلا تدخلها في نطاق الإسكان وتشيدها للمساكن الاقتصادية للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل فأنها تشجع الإنتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء وتحد من استغلال مالكي العقارات للمستأجرين في الوقت نفسه، كما أن شرائها لسلع وخدمات تتعلق بالنواحي الصحية والتعليمية والثقافية من شانه أن يساهم برفع المستوى الاجتماعي للمواطنين مما يتيح لهم ممارسة نشاطهم بكفاءة أعلى وبالتالي رفع إنتاجية العمل.

النوع الثالث: النفقات العسكرية. ظهر إلى جانب النفقات الإنتاجية والنفقات الاجتماعية فئة ثالثة من النفقات وهي النفقات العسكرية والتي اشرنا إليها سابقا إلى زيادتها بشكل مضطرد في فترة الحرب والسلم على حدا سواء.

وعلى الرغم من أهمية هذه النفقات التي أصبحت تمثل عبا كبيرا على الموازنة العامة للدولة ولذلك على الدولة أن تكون حذره قدر الإمكان إزاء ما تسببه نفقاتها العسكرية من اثأر اقتصادية بحيث تستفيد من الجوانب الايجابية وتقلص حجم الآثار السلبية، وقد تتسبب النفقات العسكرية في الآثار الانكماشية عندما تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة للإفراد إلى العمليات العسكرية وعندئذ يتقلص حجم الإنتاج العادي للإفراد وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وتخفيض الاستهلاك الكلي للمجتمع. أو قد تتسبب النفقات العسكرية في الآثار التوسعية في حجم الإنتاج القومي إذا استخدمت الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة أو منشات حيوية مثل المطارات، الموانئ، الطرق، القناطر، السدود والتي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال فترة ما بعد الحرب.

ثانيا: الاثار المرتبطة بالاستهلاك القومي.

إذا كان للنفقات العامة اثأر مباشرة على الإنتاج القومي فان لها ايظا اثأرا مباشرة على الاستهلاك القومي، من خلال الزيادة الأولية التي تحدثها في الطلب على المواد أموال الاستهلاك من جراء الإنفاق العام ، ويحدث ذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي على أعمال المرافق والمشروعات العامة وكذلك الأجور والمرتبات التي

تدفعها الدولة إلى موظفيها على شكل معاشات لمن هم في الخدمة أو لمن تركها (المتقاعدين) وبالتالي يتوجه الجزء الأكبر من دخول الإفراد نحو إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتمثل هذه النفقات مقابل لما يؤديه هولاء من أعمال وخدمات للدولة، ولهذا تصنف ضمن النفقات العامة المنتجة حيث تساهم في زيادة الإنتاج الكلي.

ويمتزج مع اثأر النفقات المذكورة اثأر النفقات العامة التي تقدمها الدولة في صورة إعانات اقتصادية لبعض الصناعات رغبة منها في تخفيض أسعار منتجاتها، وبالتالي يترتب على هذه النفقات زيادة في الطلب وزيادة الاستهلاك ، لذلك من الضروري أن توجه الدولة نفقاتها العامة وفقا لسياسة محددة تنسجم وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي.